مقابلة

جورج شاهين

هل من نقاش حول دورها وحجمها قبل التمديد لها؟ أي تغيير في مهمّة اليونيفيل بالغ الحساسيّة

ليس مستغربا ان يتطلع اللبنانيون الى دور جديد لليونيفيل في ظل الظروف الناشئة في الجنوب، بعد تجميد العمليات العدائية على جانبي الحدود بموجب التفاهم الذي رعته الولايات المتحدة الاميركية، والاعلان عن انسحاب مقاتلي حزب الله من منطقة جنوب الليطاني، لذلك باتت اي حركة في المنطقة تتخذ اكثر من تفسير

هذا الامر رافق الزيارة التي قام بها وفد من لجنة الاركان العسكرية في مجلس الامن مؤخرا والتكهن بما تقوم به. ففي مواجهة مجموعة الالتباسات والتفسيرات التي رافقت وجود الوفد في الجنوب، التقت "الامن العام" المتحدث الرسمي باللغة العربية باسم اليونيفيل داني الغفري - مركز استحدث مؤخرا - من اجل توضيح مهمة الوفد. فلفت الى انها روتينية وتقليدية من اجل تقييم مدى تكيف اليونيفيل مع تغير البيئة العملياتية وآلية التنسيق مع الجيش اللبناني. كما اعتبر ان اي تغيير محتمل في مهمة اليونيفيل وولايتها، لا يتخذ الا من مجلس الامن.

■ زار وفد من لجنة الاركان العسكرية في مجلس الامن منطقة الجنوب مطلع الشهر الماضي، ما هو تصنيفك للمهمة في شكلها وتوقيتها ومضمونها؟

□ بناء على توجيهات البعثات الدائمة لدى مجلس الامن، قام اعضاء لجنة الاركان العسكرية بزيارة تقييمية الى اليونيفيل في شهر آذار 2025. هذه الزيارة تعتبر روتينية بعدما كانت آخر زيارة مشابهة لها قد جرت في العام 2023. تتمثل الاهداف الرئيسية للزيارة في تقييم مدى تكيف اليونيفيل مع تغير البيئة العملياتية والتهديدات، وتقييم هيكلية البعثة وقدراتها وتنسيقها مع الجيش اللبناني، ودراسة التخطيط الاستراتيجي والتكامل التكنولوجي وجهود التواصل.

■ ما هو مصير التوصيات التي يمكن ان تنتهي اليها؟

□ من المرجح ان تدرج نتائج لجنة الاركان العسكرية وملاحظاتها في تقرير الامين العام الى مجلس الامن قبل تجديد ولاية البعثة.

■ تعددت الروايات المتناقضة حول مهمة اللجنة وتراوحت بين القول بخفض عديدها او العكس، تزامنا مع حديث عن انشاء قوة رديفة كمراقبين دوليين تحت تصنيف قوات فصل او عناصر ارتباط لضمان تطبيق القرار 1701، اي رواية يمكن الاخذ بها؟

□ نحن لا نعلق على التقارير او التكهنات المتعلقة بولاية اليونيفيل والتغييرات المحتملة، ذلك ان القرار النهائي يعود بالكامل الى اعضاء مجلس الامن. فدور اليونيفيل هو تنفيذ التفويض الممنوح لنا من مجلس الامن. لدينا حوالى 10,000 جندي حفظ سلام منتشرين في جنوب لبنان وفي البحر. لا يمكن لأي تغيير محتمل ان يتخذ الا من مجلس الامن. سنواصل دعم الجيش اللبناني والقوات البحرية اللبنانية، وسنتابع رصد جميع الانتهاكات والابلاغ عنها بما يتماشى مع ما قال به القرار 1701. كل ذلك، اضافة الى تسيير الدوريات ومراقبة منطقة العمليات لضمان خلو جنوب لبنان من الاسلحة غير المصرح بها والمواد ذات الصلة. ان جنود حفظ السلام التابعين لنا يعملون مع الجيش اللبناني على تطهير الطرق واجراء الاصلاحات وازالة المتفجرات. سيساعد ذلك في فتح الطرق لتسيير الدوريات بأمان، والسماح بالعودة الآمنة للمدنيين الى قراهم.

■ هل من متغيرات بعد الحرب يمكن ان تنعكس على مهمتكم؟

□ مما لا شك فيه، ان اهمية البعثة قد ازدادت بعد الاعمال العدائية التي شهدتها الفترة بين تشرين الاول 2023 وتشرين الثاني 2024.

■ لطالما طالبت الولايات المتحدة بتعديل مهام اليونيفيل ومعها قواعد الاشتباك كذلك اسرائيل التي سبقتها الى التمني بانهاء مهمتها. هل ان مضمون تقرير اللجنة ملزم ولمن سيكون القرار النهائي؟

□ يتمثل دور اليونيفيل في مساعدة الاطراف على تنفيذ التفويض الممنوح لها من مجلس الامن. يصدر توجيه هذا التفويض من المجلس نفسه، وما يتفق عليه الاعضاء في نص القرار. ما هو واضح ولا يخضع لأي تعديل محتمل ان تجدد ولاية اليونيفيل سنويا في نهاية شهر آب من كل عام، ولا يتم ذلك سوى بناء على طلب رسمي من الحكومة اللبنانية.

■ هل من رابط بين اي توجه لخفض عديد هذه القوات والتوجه الاميركي بخفض الدعم المالي للأمم المتحدة ومؤسساتها؟

□ تتمتع اليونيفيل وجنود حفظ السلام الذين يتبعون لها بتفويض من مجلس الامن بموجب القرار 1701، فيما نواصل دعم لبنان واسرائيل في تنفيذ التزاماتهما بموجب هذا القرار. لقد جدد لبنان واسرائيل مؤخرا التزامهما تنفيذ القرار 1701، الذي يستند اليه اتفاق وقف الاعمال العدائية، والذي قادت الولايات المتحدة المفاوضات للتوصل اليه.

■ ما هي كلفة المهمة التي تقوم بها في لبنان؟

□ ما هو واضح ونهائي، ان موازنة البعثة والامور المالية الاخرى المتعلقة بمهام هذه القوات تناقش على مستوى مجلس الامن واللجان المعنية في الامم المتحدة الاخرى. تبلغ الموازنة السنوية للبعثة قرابة 500 مليون دولار.

المتحدث الرسمي باللغة العربية باسم اليونيفيل داني الغفري.

■ جرت محاولات سابقة لنقل مهمتها مما سمي عند صدور القرار 1701 بأنه جاء تحت سقف الفصل 6 وسقف الفصل السابع؟ وهل يمكن ان تصل الامور الى هذه الدرجة وهل الجو الدولي يسمح بذلك؟

□ اكد مجلس الامن دعمه الكامل لليونيفيل، وشدد على دورها في دعم الاستقرار الاقليمي، ولا تزال الدول المساهمة في قوات ملتزمة التزاما كاملا بمهمتنا. يتمثل دور اليونيفيل في تنفيذ التفويض الممنوح لها من مجلس الامن، علما ان تغيير التفويض ليصبح خاضعا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة يستلزم الاعتماد على قرار جديد من مجلس الامن وموافقة الدول المساهمة في قواتها. لاعتماد قرار جديد يجب خوض مفاوضات طويلة ومعقدة لضمان حصوله على 9 اصوات مؤيدة او على الاقل من اصل 15 عضوا يشكلون مجلس الامن، وعدم استخدام حق النقض (الفيتو) من اي من الدول الخمس الدائمة العضوية (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، روسيا، والصين). تأسيسا على هذه المعطيات، فان اي تغيير كهذا يشكل خطوة بالغة الحساسية من الناحية السياسية.

> **اي تغيير محتمل في مهمة اليونيفيل وولايتها لا يتخذ الا من مجلس الامن**

■ تغيرت موازين القوى في جنوب مجرى نهر الليطاني بعدما اكد حزب الله انسحاب مقاتليه من المنطقة نهائيا، ما هي تأثيرات هذه المعادلة الجديدة على مهام هذه القوات؟

□ غيّر الصراع بين اسرائيل وحزب الله من تشرين الاول 2023 الى تشرين الثاني 2024، السياق الامني والسياسي الذي تعمل فيه اليونيفيل (the security and political context). بموافقتها على وقف الاعمال العدائية في نهاية تشرين الثاني 2024، حيث اقرت الاطراف باستمرار اهمية قرار مجلس الامن رقم 1701 وجددت التزامها بتنفيذه الكامل. كما ستواصل اليونيفيل التكيف مع البيئة المتغيرة، وتحسين قدرتها على دعم تنفيذ قرار مجلس الامن رقم 1701. حتى اليوم لا يمكن القول ان ولاية اليونيفيل لم تتغير، وهي تقتصر على دعم تنفيذ قرار مجلس الامن رقم 1701 والمراقبة والابلاغ، وهي لا تشمل فرضه بالقوة. مع ذلك، ومن اجل التكيف مع السياق الجديد وتعزيز دورها، يعمل جنود حفظ السلام على تكييف القيام بالعمليات ضمن ولايتهم. وهم يعملون بنشاط على تطهير الطرق من الانقاض والذخائر غير المنفجرة لضمان قدرتنا على القيام بدورياتنا بأمان، وتمكين السكان المحليين من العودة الآمنة الى قراهم. كما وضعنا خطة لاستخدام قدرات جديدة، والاستفادة من التكنولوجيا لتجهيز اليونيفيل بشكل افضل للقيام بمهامها.

■ هل يمكن الاطمئنان ان تكون هذه المهام قد انجزت قبل ان يتقدم لبنان بطلب التمديد لها قبل نهاية ولايتها لهذه السنة في نهاية شهر آب المقبل؟

□ تواصل اليونيفيل دعم لبنان واسرائيل في تنفيذ قرار مجلس الامن رقم 1701. كما ندعم عمل لجنة الاشراف على تطبيق الاتفاق (Mechanism) لانهاء النزاع الدائر، الذي اودى بحياة وجرح الاف الاشخاص والحق اضرارا جسيمة بالعائلات والمجتمعات في المنطقة. يجب ان نؤكد على الاهمية الحاسمة للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن رقم 1701، وترتيبات وقف الاعمال العدائية من خلال الاليات المعمول بها. هذا يشمل الانسحاب الكامل لقوات الجيش الاسرائيلي من لبنان، وازالة اي اسلحة او اصول غير مصرح بها جنوب نهر الليطاني، واعادة انتشار الجيش اللبناني في جميع انحاء جنوب لبنان، وضمان العودة الامنة والكريمة للمدنيين النازحين على جانبي الخط الازرق. نحن هنا بناء على دعوة من الحكومة اللبنانية وبتكليف من مجلس الامن للمساعدة في تنفيذ القرار 1701، كما تقع مسؤولية تنفيذه على عاتق الاطراف المعنيين.